



الفقر والفساد في العالم العربي

سمير التنير

الفقر والفساد في العالم العربيّ

تصميم الغلاف : ماريا شعيب

سَمِّ التَّنِيرِ

الفقر والفساد في العالم العربيّ



الهاتف

© دار الساقى
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠٠٩

ISBN 978-1-85516-311-9

دار الساقى
بناية ثابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ - ٢٠٣٣

هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)

e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

المحتويات

| | |
|---|----|
| مقدمة: الفساد ومكافحته في بلادنا | |
| بقلم: دولة الرئيس سليم الحصّ | ٧ |
| محاولة في تعريف الفساد | ١٣ |
| الآليات الجديدة للفساد | ١٩ |
| التتائج السياسية والاقتصادية للفساد | ٢٥ |
| مدخل إلى الفساد السياسي | ٣١ |
| المال السياسي والفساد | ٣٩ |
| جغرافية الفقر في الوطن العربي | ٤٥ |
| أسباب انتشار الفقر في الوطن العربي | ٥١ |
| ثنائية الفقر والبطالة في الوطن العربي | ٥٧ |
| استراتيجية محاربة الفقر في الوطن العربي | ٦٣ |
| هجرة العرب إلى الخارج | ٦٩ |
| لماذا تهاجر الأدمغة؟ | ٧٧ |
| الهجرة اللبنانية.. أرقام ووقائع | ٨٥ |

- ٩٣ انهيار الطبقة الوسطى وزوالها
- ٩٩ الاتجاهات الاستراتيجية للاقتصاد العالمي
- ١٠٩ القوى الاقتصادية الكبرى: تبادل المواقع
- ١١٩ الاقتصاد العربي في بداية القرن الواحد والعشرين
- ١٣١ ارتفاع أسعار النفط . . . إلى أين؟
- ١٣٩ أسعار النفط وتحليل مستقبل الطاقة
- ١٤٥ ارتفاع اليورو والاقتصادات العربية
- ١٥٣ نتائج العولمة

مقدمة

الفساد ومكافحته في بلادنا

بقلم: دولة الرئيس سليم الحص

ميادين الفساد في المجتمع، أي مجتمع، متعدّدة ومتشعبة، وأخطر درجاته تتجلى في تنامي ظاهرتة على وجه يبرّر الحديث عن ثقافة الفساد. عندما يعمّ الفساد كما ينتشر الوباء، فيضحى في صُلب ثقافة المجتمع، فإنّ مكافحته تغدو عصيّة وشديدة التعقيد.

يحكى عن ثقافة الفساد عندما يبلغ المزاج العام حالاً لا يعود فيه المرتكب مداناً في أوساط المجتمع، وتغدو الأخلاقيات السائدة متقبّلة المخالفات والتجاوزات التي تدخل في تعريف الفساد. فالرشوة تغدو من الممارسات المألوفة لا بل المقرّرة، كما لو كانت المقابل المشروع لخدمة معيّنة أو أجراً عن عمل معيّن، والمسؤول أو الموظف الذي يسخر صلاحيّاته العامّة لجني منافع خاصّة أو مردود خاصّ يبقى محترماً، فلا يطاوله نقد أو تنديد أو إدانة حتى لا نقول محاسبة، والثريّ يبقى

في منزلة المبجل والمكرم بصرف النظر عن مصادر ثروته أو كيفية حصوله عليها.

إن كثيراً من المعايير الأخلاقية والسلوكية تغدو مجوّفة مفرغة من معانيها، فتكون الحصيللة ضياع كثير من الضوابط التي تحدّد مفهوم النزاهة والاستقامة والشفافية، وبهبوط المستويات الأخلاقية والسلوكية إلى هذا الدرك يصحّ الكلام عن شيوع ثقافة الفساد في المجتمع. وكانت للمستعمر الأجنبي مصلحة في نشر آفة الفساد في البلاد التي يسيطر عليها وقد لعب دوراً مشهوداً في تغذيتها وتنميتها في سياق استغلاله ثروات البلاد والهيمنة على إرادة الشعب.

إننا ننظر إلى الفساد على أنه وصمة تلازم أيّ عمل أو نشاط أو تحرك ينطوي على خرق أو تجاوز أو هتك للقواعد الأخلاقية والسلوكية المألوفة، أو لمضامين القوانين والأنظمة المطبقة نصّاً وروحاً أو للتعاليم الدينية السامية.

يقال إنّ النفس أمارة بالسوء إنّ ترك حبلها على غاربها. على أنّ هذا لا يصحّ بالطبع في كل الحالات، ولا يجوز تالياً اتخاذه قاعدة معمّمة، فبين الناس كثرة ممّن يتّسمون بمزايا الاستقامة والعفة والنزاهة والشرف، والراذع لدى هؤلاء لا يكون بالنصوص والتعليمات وإنّما يكون ذاتياً نتاجاً لتربية أو تنشئة معيّنة، أو لالتزام ديني أو عقائدي ويتجلّى في وازع الضمير. وأنا شخصياً، أعتبر الكذب يستبيح المحرّمات كيفما عرّفناها؛

ومن مشتقات الكذب الرياء والخداع والنميمة؛ والكذب درع السارق والمرتشي والمختلس، وهو السبيل إلى الإثراء غير المشروع؛ والكذب كما مشتقاته وروافده على المستوى الدولي سلاح الحملات الدعائية التي تبتّ أذاليل وتتسبّب بكثير من النكبات الإنسانية. هكذا أضحى الفساد مدوّلاً لا بل معولماً. والأمثلة على ذلك لا حصر لها، وأحد عناوينها الكبرى «الإرهاب»، وقد علّمتنا التجارب المُرّة أنّ وصمة الإرهاب إنّما تعكس وجهة نظر مطلقها، مثال ذلك: العمل المسلّح في حال قام به لبناني أو فلسطيني فهو إرهاب، وفي حال قام به إسرائيلي فهو دفاع عن النفس، وفي حال قام به أميركي، كما في العراق وأفغانستان، فهو في خدمة الحرّية والديموقراطية وحقوق الإنسان.

وهكذا شأن السلاح النووي، إذا استهدف شعب هيروشيما وناكازاكي فهذا إنجاز مجيد لإنهاء الحرب العالمية المتبادية، وإذا كانت إسرائيل تحتفظ بمخزون من القنابل النووية يتجاوز الممتي رأس نووي، فهذا حقّ مشروع ومن مقتضيات الدفاع عن النفس، أمّا أن تفكّر إيران في تطوير الطاقة النووية ولو لأغراض سلمية صناعية، فهذا تحدّد للحضارة وللمجتمع الدولي وللدولة العظمى بالذات.

إنّ تشويه الحقائق دولياً هو الكذب بعينه، وإذا وصفته بالفساد فإنّك تجازف بالتخفيف من وطأته والتقليل من خطورته،

إذ يمكن أن يؤدّي إلى حرب ومجازر ودمار لا حدود له .

في بلدي الصغير لبنان، وسط الخلافات المستحكمة التي تمزّق المجتمع، ضاعت الحقيقة فأضحى الخبر وجهة نظر، فهو يعرض على وجه في صحيفة وعلى وجه مغاير في صحيفة أخرى، وكذلك الرّقم وجهة نظر، فإنّ تسأل عن الدين العام أو عن حركة الهجرة إلى الخارج مثلاً يأتك الجواب متفاوتاً. والدستور أضحى وجهة نظر، كلّ يفسّر النصّ على هواه، فلم نعد نتفق على نصاب معيّن لجلسة انتخاب رئيس للجمهورية. والحرب وجهة نظر، فقد تعرّض لبنان لحرب غاشمة مع إسرائيل في صيف عام ٢٠٠٦، فإذا بقطاع واسع من الشعب يقول بانتصار المقاومة، وقطاع آخر يقول بهزيمة لبنان، مع العلم أنّ إسرائيل نفسها اعترفت بهزيمتها فكان ما كان من تداعيات داخلية في الكيان الصهيوني .

عندما تضيع الحقيقة يضحى الكذب سيّد الموقف على كل صعيد وفي كل مجال . وإذا كان الكذب درع الفساد فلا غلوّ في القول إنّ الفساد أضحى في حجم الوباء المتفشّي في بلدنا لبنان، والحال في أقطار عربية أخرى لا يختلف كثيراً عن هذا الواقع البائس .

لذلك فإنّ مكافحة الفساد باتت قضية في منتهى الحيوية في المنطقة، ولا بدّ أن تطبّق بأوسع معانيها على أوسع نطاق في كل مجال وعلى كل صعيد . ومن مقتضيات مكافحة الفصل بين

السلطات، ولا سيّما بين السلطتين الاشتراعية والتنفيذية، وكذلك بين البرلمانات والمحاكم القضائية والتنفيذية، وهذا من مقوّمات المساءلة والمحاسبة، وأبرز آلياتها البرلمانات والمحاكم القضائية وسائر هيئات الرقابة المالية والإدارية، وكذلك تطوير نظام تربوي ثقافي صالح وقطاع إعلامي موضوعي مستقلّ وفاعل؛ فماذا لدينا من كل ذلك في الوطن العربي.

إنّ قرارات الإصلاح كلّها قرارات سياسية، ولذلك كان الإصلاح السياسي هو المدخل الطبيعي للإصلاح الشامل، ومفتاح الإصلاح السياسي هو قانون انتخاب عادل وفاعل. هذا حيث يُمارس شيء من الديمقراطية، أمّا حيث لا ديموقراطية فالمنطق ينبغي أن يكون مباشرة الممارسة الديمقراطية.

محاولة في تعريف الفساد

الفساد ظاهرة منتشرة في بلاد المعمورة كافة، بغض النظر عن أنظمتها السياسية، فهو موجود في الجمهوريات الديمقراطية، والديكتاتوريات العسكرية على السواء، وفي النظم الاقتصادية المختلفة من الاقتصادات المفتوحة إلى الاقتصادات المغلقة ذات التخطيط المركزي (على قلتها) كالصين وكوريا الشمالية وكوبا.

وقد تفاقم الفساد مع تصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي واتساعها، والنشاط المتزايد لرفع القدرة التنافسية للمنتجات، والذي ترافقه حركة الأموال، وحركة غسل الأموال، المتصلة بالجريمة المنظمة. وبلغ في التسعينيات درجات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم. ولذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحته. وأظهرت الأبحاث العديدة التي نُشرت من قبل المؤسسات المتخصصة الكلفة الباهظة التي يتطلبها القضاء على الفساد، كما أظهرت دوره في إعاقة النمو وتخريب التنمية على المستوى

الاقتصادي، وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد يعاني تلك الآفة الخطيرة.

إنّ مكافحة الفساد تقتضي الدعوة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات حول هذا الموضوع الشائك والمعقد، ووضع الأبحاث والدراسات التي تفضح الطرق والأساليب الشيطانية التي يلجأ إليها المفسدون. وهي أساليب مبتكرة في غالب الأحيان. وقد عقد المؤتمر الأخير حول هذا الموضوع في الكويت. وتناول موضوع الفساد من منظور اقتصادي. وذكرت منظمة الشفافية الدولية على لسان رئيسها أنّ حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة يقدر بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنوياً. كما أوضح أنّ ظاهرة الفساد أصبحت من المظاهر الرئيسية التي تهدد جميع أشكال التطور التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتؤثر سلباً في مسيرة الدول الاقتصادية وسعيها نحو تحقيق أعلى معدلات النمو، ورأى أنّ الفساد في العديد من دول العالم ينطلق أحياناً من ضعف السلطة السياسية أو نتيجة إغفال تطبيق القوانين. وأبدى ذلك المؤتمر اهتماماً خاصاً بالفساد في البلدان النفطية، مشيراً إلى أنّ الدول التي تعتمد على الثروات الطبيعية تحتاج إلى بناء معايير خاصة بالشفافية، كما يجب على تلك الدول إعطاء معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير.

ولكن ما هو الفساد، وما هي أنواعه، وهل هو ظاهرة

يصعب السيطرة عليها أم أنه ظاهرة يختصّ بها بلد معيّن في وقت معيّن؟ وكيف يمكن اكتشافه بسرعة وما هي الوسائل المتاحة للقضاء عليه؟ وأيّ دور يلعبه في هذا المجال أصحاب السلطة المرتبطون بالطبقة السياسية والاقتصادية الفاسدة؟

تُعرّف منظّمة الشفافية العالمية الفساد بأنّه «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصّة». أمّا البنك الدولي فيُعرّف الفساد بأنّه «إساءة استعمال الوظيفة العامّة للكسب الخاصّ، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظّف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامّة، كما يتمّ عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصّة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامّة للتغلّب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن الفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامّة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة».

من خلال هذا التعريف يمكن تبيّن آليتين رئيسيتين من آليات الفساد أوّلها آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظّفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاصّ مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور. أمّا الثانية فهي الرشوة المقتنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدّمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي. وهذه الظاهرة هي الأكثر انتشاراً في البلاد العربية.

هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد «الصغير»، أما الفساد «الكبير» فهو أمر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات العالمية.

وإذا تركنا مؤقتاً الفساد «الاقتصادي» واتجهنا إلى الفساد «السياسي» لرأينا أنه أخطر بكثير إذ إنه مرتبط عادة بتفصيل قوانين انتخابات وتمويل حملات إعلامية تضمن لبعض السياسيين الاستيلاء دون وجه حقّ على مناصب حكومية رفيعة لا يستحقونها لانعدام المواهب القيادية لديهم.

وتتركز بعض تعاريف الفساد على الجانب الأخلاقي. وهذا الأمر على أهميته يتعلّق بجانب نسبيّ وهو يختلف من مجتمع إلى آخر.

لقد أدّت عمليّات الخصخصة التي جرت في كثير من بلدان العالم إلى ظهور نوع جديد من الفساد هو «التوجّه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية». ويقع هذا النوع من الفساد في فئة الفساد «الكبير» الذي يخالف القانون والذي يحدث عادة في بلاد لا تحترم قوانينها، ويؤدّي ذلك إلى تسرّب الفساد إلى الجسم القضائي المؤمن عادة على إحقاق الحقوق وضمان العدالة.

وفي الخلاصة، إنّ الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كل دول العالم، وإن كان الأمر متفشياً في البلدان التي يدعونها العالم الثالث حيث يتم الوصول إلى الحكم

عادة بطرق غير مشروعة. ويتلخّص ذلك الفساد في قيام السياسيين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة.

يحصل الفساد عادة في خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص. وتقول في ذلك الباحثة سوزان روز أكرمان «كلّما كان لدى مسؤول عام سلطة استنسابية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاصّ فإنّ حوافز الرشوة تتولّد».

وقد حصل تطوّر لافت في مفهوم الفساد بعد سيطرة نظام العولمة على الاقتصاد العالمي وأصبح الفساد احترافياً يدخل في باب العمولات الكبرى والنسب المئوية والتسهيلات وأصبحت تلك الآفات سمة راسخة من سمات «الاقتصاد الحرّ» ويجاهر المعنيّون بقبضها دون خجل أو حياء ويعتبرونها أمراً عادياً.

الآليات الجديدة للفساد

يعمّ الفساد دوائر الدولة وشركات القطاع الخاصّ من خلال خطوط الاتّصال في ما بينها، وأهمّ آلية له هي الرشوة التي تتعدّد أنواعها، وفي مقدّمها الرشوة التي تدفع من أجل الحصول على منفعة حكوميّة. إذ إنّ الحكومات تقوم بتقديم بعض الخدمات للمواطنين في وظائف تتّسع وتضيق بحسب مستوى تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وهكذا يدفع بعض الأفراد الرشى للمسؤولين لتخطّي القواعد والنظم والإجراءات العامّة. ويبرز هذا النوع من الفساد في حالات المناقصات والمزادات بغرض الفوز بها، وذلك في مراحل تلك العمليّة كافّة، ولا سيّما النواحي الماليّة والفنية من حيث المواصفات. أمّا في حالة بيع المؤسّسات الحكوميّة لبعض السلع والخدمات فإنّ فرص الفساد تتّسع. وخاصّة إذا كانت أسعار البيع تقلّ عن التكلفة. وفي حالة منح القروض وتسعير الفائدة بواسطة الدولة، فإنّ الرشى تُدفع مقابل الحصول على الائتمان، كما أنّ أسعار الصرف المتعدّدة

توفّر الحوافز لدفع الرشى من أجل الحصول على النقد الأجنبي بأسعار تقلّ عن أسعار السوق.

وتزيد فرص الفساد في حالة تقديم الدعم والمنافع من قبل الدولة، وفي حالة استخدام الموظفين الحكوميين لتقديراتهم الشخصية عند اتخاذ قرار بشأن من يحقّ له الحصول على استحقاق ما. كما كشفت عمليّات الخصخصة التي جرت في كثير من البلدان عن عمليّات فساد كبيرة، ذلك أنّ مجرد بيع الدولة لبعض مؤسّساتها الاقتصادية يخلق بحدّ ذاته حافزاً كبيراً للفساد.

ويجب ألاّ يلقي اللوم دوماً على الفاسدين والمجرمين، لأنّ قضية الفساد أكبر من ذلك بكثير، وهي تتعلّق بعملية مدروسة ومخطّط لها سابقاً. ومن يقرأ تاريخ الرأسمالية يرّ أنها ارتبطت بعملية النهب الكبرى لثروات البلدان المستعمرة في الخارج، وعملية استغلال العمّال في الداخل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف عمل سيّئة للغاية. وعند تحليل الحقائق والوقائع في ما يتعلّق بالبيّات تراكم رأس المال والثروات الطائلة نرى أنّ تلك الآليات قامت أساساً على النهب والإجرام ولم تتمّ تلقائياً وعفواً بل كان مخطّطاً لها بعناية واحتراف. ويتركز الفساد اليوم في العمليّات السريّة التي تقوم بها الشركات المتعدّدة الجنسيّة ومنظّمات الجريمة والمافيات. ويندرج ذلك كلّه تحت عباءة العولمة سيّئة الذكر. ويستخدم المال الفاسد أساساً لإجراء

تغييرات في بنية الدولة وفي قلب المعادلات السياسية .
ويظهر الفساد جلياً أيضاً في حالة تجنّب دفع التكاليف أو تخفيض الأسعار . إذ إنّ من وظائف الدولة الأساسية جباية الضرائب . وتمرّت تلك العملية بمراحل عديدة ، بدءاً من موافقة مجلس النواب عليها ، مروراً بفرض الضريبة ، وانتهاءً بتحصيلها . وعندما تغيب الرقابة ، أو الأسس التنظيمية ، بحيث تنشأ اجتهادات بسبب عدم الوضوح ، أو عندما يترك الأمر لاستنساب الموظفين الحكوميين ، يجد المكلف أداء الضريبة فرصة لاستغلال الموظف ، أو سوء أمانته لتجنّب العبء الضريبي كلياً أو جزئياً .

وعندما يصبح الفساد شاملاً وعماماً في البلد تصبح المناصب والوظائف الحكومية من الأصول الثمينة ، ويتوسّع الطلب عليها . ولذلك تُنشأ سوق نشطة لمناصب الدولة التي تدرّ إيراداً جانبياً على نحو رشى ومكافآت . وفي المكاتب الحكومية يختلف «الريع» بحسب الموقع الوظيفي . وهكذا عندما يشمل الفساد كل شيء يصبح لكل موقع ثمن يناسب المكانة الوظيفية . وقد لا يقتصر الأمر على الوظيفة الحكومية ، بل قد يصل إلى الهيئات التمثيلية مثل البلديات ومجلس النواب . وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ من يدفع الأموال للوصول إلى تلك المراكز إنّما يعلم أنّه سيجنّي أضعاف المبالغ المالية التي دفعها .

وعند التقدّم للحصول على قروض أو معونات خارجية لا

بدّ لأيّ دولة من تقديم دراسة استشارية معتمدة . وقد استطاعت أميركا والدول الأوروبية إقامة نوع من شركات الدراسات الاستشارية تروّج لبرامج المؤسّسات الدولية في الخصخصة والتحوّل إلى الاقتصاد الحرّ واقتصاد السوق، وتحرير التجارة ودمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية، من دون اعتبار للمصلحة الوطنية. وعن طريق تلك المكاتب الاستشارية يجري إعداد «نُخب» معيّنة تسوّق تلك الأفكار، وهنالك رجال أعمال يرتبطون بمصالح خاصّة مع تلك الفئات من الموظّفين الإداريين ويتمّ عبرهم تسهيل الحصول على العقود الخاصّة بتنفيذ برامج القروض والمعونات التي تمتدّ إلى عقود المشاريع التنموية الكبيرة. وهذا النمط من أشكال الفساد الجديدة يُعتبر خطيراً جداً لأنّه يؤثّر في نزاهة النظام وجدّية مشاريع التنمية وسلامة اختيار التكنولوجيا الملائمة.

وفي الحروب المثارة حالياً وبخاصّة في العراق برزت ظاهرة «بيزنس الحرب» إذ أظهرت الوقائع تلك العلاقة المشتبه فيها بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية والمؤسّسات الإعلامية وشركات المقاولات في أميركا ولا سيّما شركة «هالبرتون» النفطية. وبدت تداعيات الحرب وكأنّها تجري لمصلحة هؤلاء جميعاً، بقيادة الطغمة اليمينية الصهيونية الحاكمة. وتجري الآن تحقيقات في أكثر من مئة عقد مشكوك في أمرها.

إنَّ العلاقة بين السلطة والثروة أمر معروف جيِّداً منذ زمن بعيد. ولكنَّ القاسم المشترك بينهما أصبح الآن هو الفساد. وفي ذلك يكتب الأستاذ عادل حمّودة رئيس تحرير جريدة «الفجر» المصرية عن عمليّات النهب المنظّمة التي ضاعت بها مبالغ مذهلة من مدّخرات المصريين الذين عملوا في الخارج، وفي ذلك يقول: «على أنّ أخطر ما جرى هو نهب أموال البنوك وضياع نحو ١٥٠ ملياراً من الدولارات أخذت بلا حساب وبلا ضوابط، وكأنّها مغارة علي بابا في الأسطورة الشهيرة. وعلى الرّغم من المحاكمات التي جرت فإنّ غالبية من حصلوا على القروض التي كانت بمئات الملايين عرفوا طريقهم إلى الخارج. هربوا... وفي بعض الحالات الصارخة كان مسؤولون في الحكومة والشرطة والنيابة العامّة وغيرهم وراء هروبهم».

وتؤكّد دراسة متخصصة استخدمت فنون الانحدار Panel Regression وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد. بمعنى أنّ الحكومات الأكثر فساداً تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر، وذلك بسبب انعدام الرقابة الفعّالة على هذا النوع من الفساد. وقد كتب الأستاذ عامر خيَّاط في جريدة الحياة (٢٤/٤/٢٠٠٤) مقالاً عنوانه «تنمية الفساد أم فساد التنمية» نقرأ فيه ما يأتي: «إن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (١٩٥٠ - ٢٠٠٠) يقدر بنحو ٣٠٠٠ مليار دولار أي (٣ تريليون دولار) ويقدر ما صرف على

التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار . أما عملية إعمار البنى التحتية وما خصّص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أخرى خلال الفترة ذاتها . وأما الألف الثالثة فيقدّر أنّها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل «تسهيل» و«تيسير» العمليات والأعمال المطلوبة للشّقيين الأولين» وهذا يعني إن صحّت هذه الأرقام أنّ ثلث ثروة الأمة نُهبَت وحُجبت عن مشروعات التنمية نتيجة الفساد، ممّا أسهم في ضياع فرص التنمية . إنّ تلك الأرقام تتحدّث عن نفسها، ولا يحتاج الأمر إلى أيّ تعليق!

النتائج السياسية والاقتصادية للفساد

يؤدّي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة. فهو يؤدّي أولاً إلى الانخفاض في مستوى الأداء الحكومي، ويشيع أجواء من عدم الثقة، وينشر الإحساس بالظلم، ويؤدّي تالياً إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة. ورافق الفساد مع تشوّهات يخلقها المسؤولون أنفسهم من أجل الحصول على «ريع» الفساد، الذي يؤدّي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي وبالتمنية الاجتماعية، ويتبدّى كل ذلك في العقود التي تبحثها الدولة مع الشركات والمقاولين، والتي تحمل في طياتها كل ألعيب العشّ. هذا إذا وضعنا جانباً عمليّات النهب للمال العامّ الناتجة من إجراءات الخصخصة.

إنّ النتيجة السياسية الأولى للفساد هي التسبّب بإضعاف الدولة وهيبتها. وعند ذلك تتهاوى الرقابة والمتابعة، وينتشر جوّ الفساد. أمّا الحكم على مدى قوّة أو ضعف الدولة فيمكن أن يتبيّن أولاً من مدى الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة

ما هو الفساد، وما أسبابه وأنواعه، وهل هو ظاهرة تصعب السيطرة عليها؟

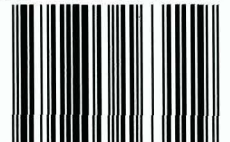
يعالج هذا الكتاب العلاقة الجدلية بين ظاهرتي الفقر والفساد اللتين تعمّان العالم، وخاصّة في البلدان التي يسمّونها بالبلدان النامية. ويعرض أشكال الفساد المالي والاقتصادي والإداري والسياسي في لبنان؛ وارتباط هذه الظاهرة بانتشار الفقر في معظم البلدان العربية.

لا يطمح هذا الكتاب المؤلّف من دراسات استراتيجية صغيرة، تعتمد منهج التحليل الاقتصادي، الأقدر من غيره على تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية، إلى تقديم دراسة شاملة. كل ما يبغيه هو إضاءة شمعة صغيرة على طريق إقامة مجتمع العدالة والمساواة، في دولة حديثة متقدّمة.

سمير النبر حائز إجازة في الاقتصاد من المدرسة العالمية للتجارة العالمية - فيينا، النمسا، ودكتوراه من جامعة براغ - تشيكوسلوفاكيا، حيث درّس مادّة التنمية الاقتصادية. عمل في معهد الإنماء العربي كرئيس لقسم الدراسات الاقتصادية. هو حالياً خبير لدى الأمم المتّحدة. صدر له «التكامل الاقتصادي وقضيّة الوحدة العربية»، «نموذج تطبيقي للتنمية في العالم الثالث»، «تصميم أوّلي للمجمّع الصناعي».

S.R.
24
مكتبة جرير
JARIR BOOKSTORE
ريال

ISBN 978-1-85516-311-9



9 781855 163119 >

DAR
AL SAQI



دار
الساقي